

كم نصيب العرب من 2.5 تريليون دولار ناتج الصناعات الإبداعية سنوياً؟! !

■ سليمان عبد المنعم

ثمة ظاهرتان جديرتان بالانشغال في المشهد الثقافي العربي الحاضر تبدو كل منهما وكأنها تناقض الأخرى ظاهرياً ليصبح التحدي ليس فقط في معالجة كل منهما على حدة ولكن أيضاً وعلى وجه الخصوص في كيفية التوفيق بينهما. الظاهرة الأولى هي تواضع توظيف واستثمار المقومات والأصول الثقافية العربية لتصبح أنشطة ذات مردود اقتصادي فيما اصطلح على تسميته بصناعات أو اقتصادات الثقافة والإبداع. والظاهرة الثانية هي ما يمكن تسميته أيضاً بتسليع الثقافة. تبدو الظاهرة الثانية اليوم هي الأكثر إلحاحاً في ظل شكوى عربية عامة- بدرجات متفاوتة- من تراجع المنظومات التعليمية والثقافية في عالمنا العربي. ولهذا ليس من المبالغة القول بأن ظاهرة تسليع الثقافة تبدو السمة السلبية الأبرز في المشهد الثقافي العربي الراهن.

هذا القطاع أكثر من 30 مليون شخص وذلك وفقاً لتقرير الصناعات الإبداعية والثقافية لعام 2015. ويتضمن هذا التقرير أحدث إحصائية لمنظمة ال UNCTAD ويظهر من خلالها تفاوت حجم الناتج الاقتصادي من قطاع إلى آخر إذ يحتل قطاع التلفاز الجزء الأكبر من هذا الناتج بقيمة قدرها 477 مليار دولار، يعقبه قطاع الفنون البصرية الذي يبلغ ناتجه 391 مليار دولار، ثم قطاع الصحف والمجلات بقيمة تبلغ 354 مليار دولار. أما قطاعات الأفلام والموسيقى والراديو فتبدو أقل القطاعات الإبداعية والثقافية من حيث حجمها الاقتصادي الذي يُقدر بـ 77 و 65 و 54 مليار دولار أمريكي على التوالي. ويبدو إسهام الصناعات الإبداعية في صادرات الدول في تناقص ملحوظ. وتكاد دول غرب أوروبا مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك إضافة إلى الصين واليابان تمثل أكبر عشرين دولة تصديراً للسلع الإبداعية وذلك وفقاً لإحصائية منظمة ال UNCTAD. وتأتي الصين على رأس الدول الأكبر تصديراً في العالم إذ قفزت قيمة صادراتها الإبداعية من 32 مليار دولار عام 2002 إلى 84 ملياراً عام 2008 بمعدل نمو قدره 16,9% وبحصّة في السوق العالمي تبلغ 20,8% فيما تأتي الولايات المتحدة الأمريكية تالياً بقيمة صادرات إبداعية قدرها 35 مليار دولار وبمعدل نمو 13,3% لكن الحصّة الأمريكية في السوق العالمية لا تمثل سوى 8,6% وهي أقل من نصف الحصّة الصينية برغم ما يوحي به الظاهر من هيمنة صناعة السينما والموسيقى والإعلام الأمريكية في العالم مقارنة بالصين. وتأتي بعد ذلك ضمن العشرين دولة الأكبر تصديراً للسلع الإبداعية كل ألمانيا، وإيطاليا، وبريطانيا، وفرنسا، وهولندا، وسويسرا. ومن آسيا تعد الهند ثم اليابان فتايلاند فسنغافورة هي الدول الأكبر تصديراً للسلع الإبداعية. من هنا السؤال أين موقع العرب على خريطة الصناعات الإبداعية؟



بدا منتقداً من قبل مدرسة فرانكفورت يثير في الواقع العربي نقاشاً مطلوباً حول ما إذا كانت الثقافة حقاً من حقوق الإنسان أم أنها سلعة أو خدمة تقدم نظير مقابل مالي. يعكس الاختلاف الحاصل بشأن المصطلحات والمفاهيم المستخدمة للدلالة على اقتصادات أو صناعات الثقافة والإبداع اختلافاً موازياً حول مفهوم الثقافة والإبداع ذاتهما. وبوسعنا أن نعتبر من قبيل اقتصادات الثقافة والإبداع كل الأنشطة والسلع والخدمات التي تستهدف تنمية العقل والوجدان سواء كان الانفاق عليها حكومياً أو خاصاً. ومن هنا يدخل ضمن مفهوم اقتصادات الثقافة والإبداع قطاعات التأليف والنشر (الورقي والرقمي)، وفنون الإبداع مثل فنون السرد والشعر والموسيقى والسينما والمسرح والغناء والفن التشكيلي، والإعلام بتجلياته وأشكال التحفيز المادي للمبدعين، وما يرتبط بذلك أيضاً من حقوق الملكية الفكرية. بالطبع يمكن أن يزداد التعريف اتساعاً لو أدخلنا فيه قطاعات أخرى تستهدف تنمية المعرفة مثل التعليم والبحث العلمي، والإعلام الرقمي. يبدو حجم ناتج "الصناعات الإبداعية والثقافية" في تصاعد ملحوظ ولافت. ووفقاً للأرقام المتاحة المتداولة فقد بلغ هذا الناتج على الصعيد العالمي 2 تريليون و 500 مليار دولار أمريكي، ويعمل في

لمصطلح الصناعات الثقافية في أربعينيات القرن الماضي في كتاب "جدل حول العقل التتوييري" لماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو المنتميين إلى مدرسة فرانكفورت النقدية ولم يخل استخدام المصطلح آنذاك من نظرة سلبية تنتقد فكرة تحوّل الثقافة إلى سلعة تبادلية. إذا تجاوزنا الجدل الدائر حول المصطلحات المستخدمة فإن اقتصادات الثقافة والإبداع هي - بأبسط تعريف ممكن - الأنشطة الصناعية والتجارية التي تحوّل المصنوع الثقافي والإبداعية إلى سلع وخدمات قابلة للتداول بكل الوسائل الممكنة. يثير هذا التعريف مسألتين يجدر عدم الخلط بينهما. الأولى ذات طابع تقريرية ومؤداها أن الإبداع يتطلب بالضرورة وجود منظومة من الأنشطة الاقتصادية التي تكفل إنتاجه وتوزيعه وتداوله ليصل إلى أكبر عدد ممكن من المتلقين، وهذا ما نراه في قطاع التأليف والنشر، والإعلام بكل تجلياته المقروءة والمرئية والمسموعة، والأدب بمختلف صنوفه من السرد والشعر والمسرح، والفن بأشكاله السينمائية والموسيقية والغنائية والتشكيلية. أما المسألة الثانية فهي ذات طابع تقويمي نقدي ترتبط بالجوانب الإشكالية الناشئة عن إخضاع اقتصادات الثقافة والإبداع لقانون السوق وما يرتبط به من اعتبارات العرض والطلب وفقاً لآليات ومعايير الربحية الخاصة، ولعل هذا الجانب الذي

ثمة نقاط ضوء إيجابية داخل هذا المشهد ولو بدت متفرقة أو صغيرة. أجل للأرقام دائماً وقعها السلبي فيما يتعلق بمقارنة الواقع الثقافي العربي مع نظيره في بلدان أجنبية متقدمة، لكن هذا لا ينفي حقيقة وجود مقومات وأصول ثقافية عربية كان يمكن وما زال يتوجب توظيفها في صناعات ذات مردود اقتصادي على نحو ما نشاهده في دول أخرى. بل أنه بخلاف مسألة تنمية الصناعات والاقتصادات الثقافية والإبداعية تبقى الثقافة بذاتها أحد الأصول الحضارية للأمم التي تتعاطم أهميتها بقدر ما تتفاقم التحديات وربما الأوهام التي تواجه الأمة العربية. أمة طالت أزمة الثقة بالذات فيها إلى حد التشكيك في حقيقتها التاريخية واللغوية والثقافية. لم يكن الكاتب الفرنسي الشهير Albert CAMUS يبالي حين قال "نعم لدي وطن.. إنه لغتي الفرنسية". فاللغة وحدها أصل ثقافي وحضاري للأمم يتجاوز حدود جغرافيتها السياسية من خلال امتداداته التي أتاحتها الإسلام في دول يناهز عدد سكانها المليار نسمة، كل هذا وغيره جدير بتوظيفه وتنميته من خلال الإمكانيات المتنوعة التي تنتجها اقتصادات الثقافة. في دول أخرى أصبحت الثقافة والإبداع قطاعاً صناعياً واقتصادياً بالغ الأهمية بل ومنتجاً ناعماً يتم تصديره ليحقق للدولة موارد هائلة لا يستهان بها مثلما تثبت الأرقام والإحصاءات المشار إليها لاحقاً، لكن اللافت للانتباه أن ظاهرة تسليع الثقافة في المجتمعات الأجنبية المتقدمة لم تنتقص من اعتبار الثقافة "حقاً" توفره الدولة لكل مواطنيها بصور ووسائل وآليات وابتكارات شتى لأجل أن تصبح الثقافة متاحة للجميع بصرف النظر عن تفاوتهم المادي. والواقع أن الصناعات الثقافية والإبداعية ليست فقط مجرد استثمار في قطاع اقتصادي يسهم بمردوده في الناتج المحلي للدولة كأى قطاع آخر، لكنها أيضاً استثمار في عقل ووجدان الإنسان صانع التقدم وباني النهضة على وجه الأرض. ظهرت الإشارات الأولى

نظرة متفائلة للعام الثاني للوباء

الاقتصاد ينمو 4.1% والناتج المحلي 6.4% والتضخم ينخفض 0.2%

جمال محمد غيطاس

هذا القبيل ستحدث في الربع الثاني من 2021، ومن المرجح أن تدفع الأسواق الناشئة نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. من جانبهم قدم محللو مؤسسة «فان جارد» لبحوث واستشارات أسواق المال، تحليلاً خاصاً بحالة أسواق المال في 2021، انتهى إلي أن عائدات الأسهم العالمية ستكون في حدود 5% الي 7% خلال العام الجديد، وربما تمتد هذه النسبة كمتوسط عام خلال العقد المقبل بأكمله، ومن المتوقع أن تستمر الأسهم العالمية في التفوق على معظم الاستثمارات الأخرى ومعدل التضخم.



ستتراوح العائدات بين 3.5% و6%، وهو معدل أقل من المعدل العالمي، وإن كان يتوقع أيضاً أن تحقق أجزاء من سوق الأسهم الأمريكية، بما في ذلك القطاعات الموجهة نحو القيمة، عوائد أعلى إلى حد ما بعد فترة ممتدة من الأداء الضعيف بشكل كبير وبالنسبة للأسهم غير الأمريكية، قد يرى المستثمرون عوائد أقوى، في نطاق يتراوح بين 7-9%، بسبب تقييمات الأسهم الأكثر منطقية. وفيما يتعلق بأسعار الفائدة، فيتوقع محللو «فان جارد» أن تظل منخفضة على مستوى العالم، على الرغم من التوقعات البناءة لتعزيز النمو الاقتصادي العالمي والتضخم مع تقدم عام 2021، كما تتوقع «فان جارد» أن تحقق محافظ السندات، من جميع الأنواع وأجال الاستحقاق، عوائد قريبة من مستويات عوائدها الحالية. مع بداية عام 2021.

وأوسع، واستناداً إليه، يتوقع الفريق أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 6.3% كمتوسط عام خلال عام 2021، عكس معظم التحليلات والتوقعات الأخرى، التي تري أن النمو سيبلغ 5.4% كحد أقصى، وبصورة تفصيلية، يتوقع المحللون أن يبلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة 5.9% خلال 2021، وفي أوروبا، من المتوقع أن يستأنف النمو مع إعادة فتح الاقتصادات لـ 5%، ومع الدعم المستمر للسياسات، يجب أن يتحول الانتعاش الأولي إلى انتعاش قوي، أحد الاستثناءات الملحوظة هو المملكة المتحدة، حيث يمكن أن يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى إبطاء وتيرة التعافي، وفي الأسواق النامية والناتج المحلي الإجمالي الي 7.4% كمتوسط عام، ويرتفع في الهند الي 9.8%، أما الصين - وهي أول دولة فرضت إغلاقاً لفيروس كوفيد-19 - فاستعادت قوتها سريعاً مع عودة الاستهلاك، ويتوقع أن ينمو اقتصادها بنسبة 9% في عام 2021، قبل أن يتراجع نحو 5.4% في عام 2022. في مجال أسواق المال، والأسهم والسندات، يتوقع المحللون الاستراتيجيون في مورجان ستانلي نمواً في الأرباح خلال 2021 بنسبة 25% إلى 30% عبر أسواق الأسهم الرئيسية وانخفاضات كبيرة في الرافعة المالية للشركات، وهي عوامل رئيسية في دعوتهم إلى زيادة ثقل الأسهم والائتمان مقابل السندات الحكومية والنقد، جنباً إلى جنب مع ضعف الدولار الأمريكي. ويراهن فريق مورجان ستانلي على دقة توقعاته، ويستند في ذلك إلى عدة عوامل، في مقدمتها النمو العالمي المتزامن، الذي تنتعش فيه الأسواق الناشئة والنامية، بصورة متزامنة مع انتعاش الأسواق المتقدمة، وهي حالة يقول فريق مورجان ستانلي أنها حدثت اثنتي عشرة مرة على مدار الأربعين عاماً الماضية، آخرها في عام 2017، ويتوقع الفريق أن الطريق ممهد لحدوث مزمنة من

تقدم العديد من فرق التحليل الاقتصادي الاستراتيجي نظرة متفائلة حول الاقتصاد العالمي خلال العام الجديد، سواء بالنسبة لمعدل النمو السنوي في الاقتصاد العالمي ككل والذي يتوقعون أن يكون في حدود 4.1% كمتوسط عام، أو حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي، الذي يتوقعون أن ينمو بمعدل يبلغ 6.4%، مقابل تراجع في معدل التضخم يبلغ 0.2%، مع توقعات متفائلة لعائدات الأسهم والسندات، والإبطاء من معدل البطالة.



الدخل الثابت، ستكون العائدات على السندات الحكومية الأساسية هزيلة في أحسن الأحوال، بينما يوفر التعرض الائتماني فرصاً لتعزيز العوائد. من ناحية أخرى، فإن تعرض الأبور للضغط والتراجع، سيعمل على جعل التضخم ضعيفاً، والمتوقع أن تكون معدلات التضخم العالمية في حدود 2.3% خلال عام 2021، وهو أقل من المستوي الذي كان سائداً قبل اندلاع الوباء، والذي سجل 2.5%، ما يعني أن الانخفاض المتوقع في التضخم عالمياً سيكون في حدود 0.2% في المتوسط، وإن كانت الأمور ستختلف بالطبع من مكان لآخر، ففي الولايات المتحدة، يتوقع أن يكون التضخم بنسبة 2%، مقابل 1% في منطقة اليورو، و2.5% في الصين، وتعني أرقام التضخم المنخفضة هذه أن البنوك المركزية لن تكون في عجلة من أمرها لرفع أسعار الفائدة، وستستمر في تطبيق أسعار فائدة تصل إلي الصفر أو ما دون الصفر في بعض الفترات من العام. تشير توقعات فريق «كريدي سويس» إلي أن الأمور لن تكون ودية على طول الخط، إذ من المرجح أن يتضخم عجز الميزانية والدين العام. وقد يؤدي ذلك إلى حالة من عدم استقرار المالية العامة، خاصة إذا كانت البنوك المركزية غير فعالة أو غير نشطة في الاستجابة لضغوط التضخم المستقبلية، أو إذا بدأت في السماح للمخاوف بشأن خدمة الدين الحكومي بالتأثير على قراراتها بشأن أسعار الفائدة. لم تختلف نظرة فريق مورجان ستانلي في صورتها العامة، وإن كان يتبنى النموذج «V» بصورة أوضح

أبرز فرق التحليل الاقتصادي الاستراتيجي التي قدمت هذه النظرة المتفائلة، قبيل العام الجديد، كانت فريق المحللين الاستراتيجيين في بنك «كريدي سويس»، الذي يعد واحد من البنوك الكبرى عالمياً، وفريق المحللين الاستراتيجيين مجموعة «مورجان ستانلي» الاقتصادية العملاقة، وتسد الأرقام الواردة في هذه النظرة المتفائلة، إلي نموذج التراجع والتعافي، في الأداء الاقتصادي العالمي، الذي تزامن مع وباء كورونا، واتخذ شكل حرف «V»، أو الهبوط السريع لأدنى نقطة، ثم التحرك منها سريعاً، وخلال فترة وجيزة، والانطلاق نحو الصعود والتعافي السريع أيضاً، وصولاً إلي أعلى نقطة كانت قائمة عند بداية الهبوط. بحسب هذا النموذج فإن بداية الهبوط السريع في الأداء حدثت نهاية فبراير 2020، وتسارعت وتيرتها حتي بلغت أدنى نقطة لها في يوليو واغسطس، ثم ما لبثت الأداء في التحسن بعدها، وبحسب التوقعات فإنه الأداء الاقتصادي سيبلغ النقطة التي كان عليها قبل الهبوط في الربع الثاني وربما في منتصف 2021، ليواصل بعده الاستقرار ثم النمو، ليكون اقتصاد 2021 متفوقاً في مجمله على اقتصاد 2020. بصورة أكثر تفصيلاً، يتوقع فريق محلي «كريدي سويس» أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4.1% في عام 2021، حيث سيستمر الطلب في التعافي بعد الركود في عام 2020. ومع بقاء أسعار الفائدة عند مستوى الصفر أو دونه في جميع الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، يفترض أن توفر أسواق الأسهم عوائد جذابة، وفي

مستقبل التعليم عن بعد: دروس مستفادة من تجربة كوريا الجنوبية

ترجمة نهال زكي

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum <https://www.weforum.org>

مرت عملية تطبيق التعليم عن بعد في كوريا الجنوبية بطريقة سلسة نسبياً، بعد أن أجبرت جائحة COVID-19 جميع المدارس والجامعات تقريباً للتحويل إلى التعليم عن بعد وذلك بفضل امتلاكها لوحدة من أفضل البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات في العالم. فقد حققت الدولة قبل الوباء 99% من تغطية الجيل الرابع 4G، في حين كان الجيل الخامس 5G قيد التنفيذ؛ علاوة على امتلاك حوالي 75% من الأسر لأجهزة كمبيوتر، واتصال نسبة 99.5% منهم بالإنترنت.

بالإضافة إلى إعطاء أولوية للتعليم، مما سهّل وتعلّم للمعلمين والطلاب. فمن خلال الاستفادة تطبيق التعليم عن بعد وقبول واسع النطاق له من قبل الطلاب والمعلمين. وقد بذلت كل الجهود يمكن للمؤسسات التعليمية تحسين مواردها لتعزيز لضمان استمرار عملية التعليم في هذه الأوقات الصعبة، حيث تم توسيع البنية التحتية العامة من خلال زيادة قدرة منصات التعلم الإلكتروني لدعم ملايين الطلاب. علاوة على مساعدة المعلمين في بناء قدراتهم التدريسية من خلال تزويدهم بالبرامج الإرشادية والتعليمية بين الأقران، مثل "مجتمع الـ 10000" ممثل من المعلمين، والذي يشجعهم على مشاركة أفكارهم ومعلوماتهم حول التعليم عن بعد. كما تم تقديم دعم فوري للمعلمين وأولياء الأمور والطلاب لاستخدام منصات التعليم عبر الإنترنت، وتم التعاون أيضاً مع القطاع الخاص لحل الفجوة الرقمية، وتوفير أجهزة قابلة للتأجير بدون تكلفة لآلاف الطلاب من خلال المؤسسات التعليمية لضمان إتحاق الطلاب غير القادرين بالفصول الدراسية عبر الإنترنت. ومع ذلك، فإن البنية التحتية الرائدة لتكنولوجيا المعلومات في كوريا الجنوبية والخطوات الاستباقية الحكومية لتنفيذ التعليم عن بعد لم تحظى بقبول واسع النطاق. فقد أظهر استطلاع حديث للرأي، أن معدلات الرضا عن التجربة منخفضة للغاية بين الطلاب، حتى أن 50% منهم فكروا في أخذ عطلة خلال الفصل الدراسي الثاني، وأرجعوا أسبابهم لسببين أساسيين هما: انخفاض جودة الدروس بنسبة (37.9%)، وعدم رضاهم عن الرسوم الدراسية بنسبة (28%). علاوة على افتقار كل من الطلاب والمعلمين إلى المهارات التقنية للتفاعل بكفاءة في بيئات الفصول عن بعد، حيث إنهم لم يُدربوا للتفاعل في مثل تلك البيئة، بالإضافة إلى تفاقم الفجوة التعليمية نتيجة ممارسات متنوعة بين المدارس لعدم وجود سياسة موحدة لهذا النظام. وبالخلاصة، أن الأنظمة الأساسية والتقنيات عبر الإنترنت ليست جاهزة لتقديم محتوى تعليمي فعال كما هو الحال في الفصول الدراسية "وجهاً لوجه". وكان الوضع أسوأ في كليات الهندسة؛ حيث أظهر استطلاع استهدف طلاب وأساتذة أقسام الهندسة بالجامعات المختلفة، عدم فاعلية 33% من الفصول، بينما أعرب 5% فقط عن رضاهم عن الفصول الدراسية. كما أظهر عدم رضاهم 42% من أساتذة العلوم والهندسة، مقابل نسبة رضاهم 12% فقط منهم. ومن التحديات الأخرى التي يذكرها رؤساء الجامعات، هي صعوبات إصلاح المؤسسات التعليمية وإعداد المحتوى، وعدم وفرة الموارد المالية الإضافية، ونقص الدعم الحكومي ومقاومة دمج التكنولوجيا في التعليم.

فيود التعليم عن بعد: من الواضح أن بعض جوانب التعليم الجامعي مثل: التعلم مع الأقران والتفاعل مع الأساتذة، وحياة السكن الجامعي والأنشطة الجامعية، لا يمكن تطبيقها في نظم أخرى. ومن ثم، فقد بدأت الجامعات والكليات الكورية مؤخراً في تنفيذ نموذج تعليمي مختلط، حيث يتم تفعيل كلا من الفصول الدراسية وجهاً لوجه، وكذا فصول التعليم عن بعد. وهي حقبة جديدة يتم فيها تحسين أفضل ميزات النظام لتقديم أفضل خبرات التدريس والتعلم للمعلمين والطلاب. فمن خلال الاستفادة يمكن للمؤسسات التعليمية تحسين مواردها لتعزيز لضمان استمرار عملية التعليم في هذه الأوقات الصعبة، حيث تم توسيع البنية التحتية العامة من خلال زيادة قدرة منصات التعلم الإلكتروني لدعم ملايين الطلاب. علاوة على مساعدة المعلمين في بناء قدراتهم التدريسية من خلال تزويدهم بالبرامج الإرشادية والتعليمية بين الأقران، مثل "مجتمع الـ 10000" ممثل من المعلمين، والذي يشجعهم على مشاركة أفكارهم ومعلوماتهم حول التعليم عن بعد. كما تم تقديم دعم فوري للمعلمين وأولياء الأمور والطلاب لاستخدام منصات التعليم عبر الإنترنت، وتم التعاون أيضاً مع القطاع الخاص لحل الفجوة الرقمية، وتوفير أجهزة قابلة للتأجير بدون تكلفة لآلاف الطلاب من خلال المؤسسات التعليمية لضمان إتحاق الطلاب غير القادرين بالفصول الدراسية عبر الإنترنت. ومع ذلك، فإن البنية التحتية الرائدة لتكنولوجيا المعلومات في كوريا الجنوبية والخطوات الاستباقية الحكومية لتنفيذ التعليم عن بعد لم تحظى بقبول واسع النطاق. فقد أظهر استطلاع حديث للرأي، أن معدلات الرضا عن التجربة منخفضة للغاية بين الطلاب، حتى أن 50% منهم فكروا في أخذ عطلة خلال الفصل الدراسي الثاني، وأرجعوا أسبابهم لسببين أساسيين هما: انخفاض جودة الدروس بنسبة (37.9%)، وعدم رضاهم عن الرسوم الدراسية بنسبة (28%). علاوة على افتقار كل من الطلاب والمعلمين إلى المهارات التقنية للتفاعل بكفاءة في بيئات الفصول عن بعد، حيث إنهم لم يُدربوا للتفاعل في مثل تلك البيئة، بالإضافة إلى تفاقم الفجوة التعليمية نتيجة ممارسات متنوعة بين المدارس لعدم وجود سياسة موحدة لهذا النظام. وبالخلاصة، أن الأنظمة الأساسية والتقنيات عبر الإنترنت ليست جاهزة لتقديم محتوى تعليمي فعال كما هو الحال في الفصول الدراسية "وجهاً لوجه". وكان الوضع أسوأ في كليات الهندسة؛ حيث أظهر استطلاع استهدف طلاب وأساتذة أقسام الهندسة بالجامعات المختلفة، عدم فاعلية 33% من الفصول، بينما أعرب 5% فقط عن رضاهم عن الفصول الدراسية. كما أظهر عدم رضاهم 42% من أساتذة العلوم والهندسة، مقابل نسبة رضاهم 12% فقط منهم. ومن التحديات الأخرى التي يذكرها رؤساء الجامعات، هي صعوبات إصلاح المؤسسات التعليمية وإعداد المحتوى، وعدم وفرة الموارد المالية الإضافية، ونقص الدعم الحكومي ومقاومة دمج التكنولوجيا في التعليم.

أخيراً، وبعد التشاور مع أصحاب المصلحة، يجب سن القوانين والسياسات لوضع أساس قانوني للتعليم عن بعد، ودعم توحيد المعايير الإلكترونية عبر المؤسسات التعليمية، مما سيساعد في تقليل الارتباك بين المعلمين والطلاب وسد الفجوة التعليمية. وختاماً، تكشف حالة كوريا الجنوبية أن امتلاك البنية التحتية الضرورية وإمكانية الاتصال بالإنترنت لا يكفيان بذاتهما لضمان تطبيق هذه المنظومة بكفاءة. فهناك حاجة إلى تفكير منهجي وإصلاحات على مستوى النظام لاحتضان الإمكانيات التي توفرها التقنيات والتدريب والمشاركة على نطاق واسع من جانب أصحاب المصلحة.

15% نموًا سلبيًا للاستثمار الأجنبي المباشر في 2021

محمود سلامة

بعد أن انخفض 40% في 2020، يمر الاستثمار الأجنبي المباشر بأخر محطات النمو السلبي بحلول 2021، بنسبة - يتوقعها تقرير الاستثمار العالمي 2020 - تتراوح بين 5 إلى 15%، ليحقق بذلك معدل انخفاض - ربما غير مسبوق في الألفية الحالية - لا يتجاوز إجماليه على مستوى العالم 900 مليار دولار فقط، بعد أن بلغ 1.54 تريليون دولار في 2019. بذلك ينخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 50% تقريباً في العامين 2020 و2021 مجتمعين، قبل أن يتعافى ويقفز إلى 1.1 تريليون دولار في 2022، ثم يعود تدريجياً حتى يصل إلى معدلات ما قبل جائحة كورونا، إلا أن هذه العودة تظل مرهونة بالقضاء على تلك الجائحة.

بيد أن التراجع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الناجم عن تداعيات فيروس كورونا المستجد يعد هو الأسوأ بنسبة 25% تقريباً مقارنة بالانخفاض الذي لحق الأزمة المالية العالمية في 2009، التي بلغت تدفقاته آنذاك 1.2 تريليون دولار، وسيمثل المستوى المتوقع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 2021 انخفاضاً بنسبة 60% عن عام 2015 الذي بلغ فيه حجم الاستثمار 2 تريليون دولار مقابل أقل من 900 مليار دولار في 2021. لا يخفى على البيان الدور المحوري الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المتقدمة عامة، والنامية خاصة، إذ يُمثل جزءاً لا يُستهان به بالنسبة لمدخولات الدولة فضلاً عن الفقرة التي يُحدثها في معدلات النمو الاقتصادي بالتزامن مع نمو معدلاته، كما أنه مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، أضف إلى ذلك رفق فجوة الاستثمارات الداخلية المطلوبة والمستعصي على الدولة تنفيذها في ظل تقليص اعتماد الدول النامية على

الديونيين والمساعدات الخارجية إليها. ومستقبلاً ربما تكون الدول النامية هي الأكثر تأثراً بهذا الانخفاض حيث أشار تقرير الأونكتاد (UNC-TAD) - مستقبل آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، في ظل أزمة كورونا - أن قيمة إعلانات المشاريع الاستثمارية التأسيسية - وهي مؤشر لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر المستقبلية - بلغت 358 مليار دولار في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020، شهدت الاقتصادات النامية انخفاضاً بمقدار (49%) مقارنة بالاقتصادات المتقدمة (17%) عنه في عام 2019، مما يعكس قدرة محدودة على طرح حزم الدعم الاقتصادي، فضلاً عن انخفاض عدد صفقات تمويل المشاريع العابرة للحدود المعلنة بنسبة 25% مما يشير إلى أن الانزلاق لا يزال يتسارع نحو الأسفل حتى 2022 التي تعد سنة الانطلاق الجديد. توقعت تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل القريب ترتبط بمخاوف بداية موجة ثانية لجائحة فيروس كورونا المستجد، وربما موجة ثالثة في ظل ضبابية حول إتاحة لقاحات هذا الفيروس، التي ربما تعاني منه الدول النامية بعض الشيء، الأمر الذي قد يتزامن مع اتخاذ تلك الدول سياسات الإغلاق جزئياً أو كلياً مرة أخرى. بناء عليه تكون تلك الدول أكثر حرصاً على اتباع مناخ جاذب

للإستثمار الأجنبي المباشر لا سيما العمل على تخفيض أسعار الفائدة لديها حيث أن ارتفاع تكلفة التمويل يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن ضخ استثمارات جديدة والاتجاه لبدائل أخرى منها الإستثمار في أدوات الدين المحلي التي تضمن لهم فوائد ثابتة وبدون مخاطر، فضلاً عن التخلص من البيروقراطية وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالتخليص الجمركي واستخراج التراخيص اللازمة لاستكمال المشاريع الإستثمارية وغيرها من الإجراءات التي تجعل الدولة أكثر تنافسية أمام المستثمر الأجنبي. وبالتبعية لتداعيات كورونا فخرطة الإستثمار الأجنبي المباشر من المتوقع أن تجذب قطاعات بعينها مثل التعليم والخدمات الصحية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة رؤوس أموال أكبر مستقبلاً. لا غرو أن انحسار حجم الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي يعكس على الوضع المحلي بالسلب، ذلك رغم المعدلات الجيدة التي حققتها مصر في الأونة الأخيرة حيث استحوذت منفردة على 20% من إجمالي حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في قارة أفريقيا البالغ 54.4 مليار دولار وفق تقرير الإستثمار العالمي 2020، ليتجاوز مجموع 9 مليار دولار في 2019 بزيادة 11% عن العام الذي سبقه. كما سجلت أرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر 126.6 مليار دولار في 2019 مقابل 73.1 مليار دولار في 2010 و20 مليار دولار في 2000. إذ تضاعفت الأرصدة 6 مرات متتالية في عشرين عاماً فقط. بناء عليه تظل مصر أكبر مُستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا ربما بفضل الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة التي قامت بها الحكومة وأسهمت في حدوث استقرار اقتصادي كبير حازت من خلاله على الثقة الدولية. حقيقة أن الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في تشغيل قدر من العمالة ويمكن أن ترتفع بوجوده أرقام الناتج المحلي الإجمالي والصادرات. كما يمكن له أن يساهم في استغلال الثروات الطبيعية بما يملكه من تكنولوجيا متقدمة. ولكن ربما تظل هناك تساؤلات مطروحة نابعة من مبدأ الاستغلال الأمثل للإستثمار الأجنبي المباشر، ألا وهي؛ ما هو نوع الاقتصاد الذي يزداد فيه دور رأس المال الأجنبي؟ وما هي القطاعات التي يهتم بالدخول إليها؟ وهل يقوم بإنشاء صناعات جديدة نحتاج إليها أم أنه يقوم بالاستحواذ على المشروعات المحلية القائمة (سواء المشروعات المطروحة للخصخصة أو المملوكة أصلاً للقطاع الخاص) وعلى ما تمكنت من خلقه من أسواق لمنتجاتها وخدماتها؟ وهل يمكن للإستثمار الأجنبي أن يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية؟ وما هي حدود التطبيق أو التقارب في الأهداف بين رأس المال الأجنبي القادم إلى مصر وبين الأهداف الاقتصادية للمجتمع ولخريطة مصر المستقبلية؟